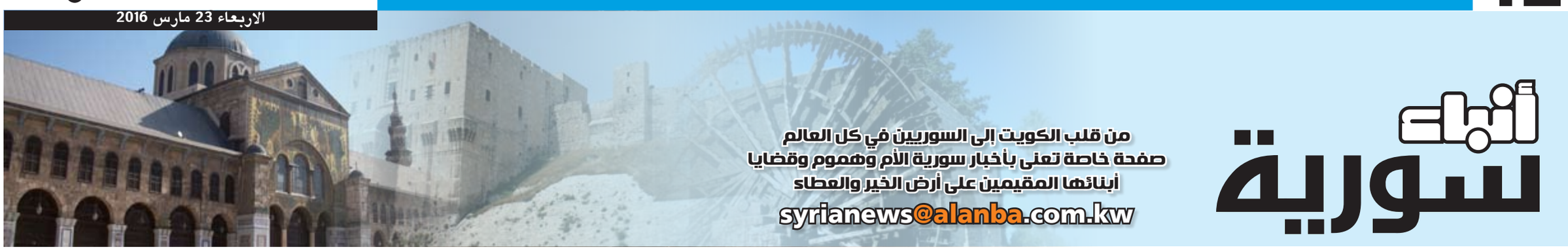

المعارضة السورية تؤكد تحليها بـ "الصبر والمسؤولية"

ديمستورا يكلف وفدي النظام والمعارضة "بواجب منزلي": بحث الانتقال السياسي أساسي في هذه المرحلة

جانب من اجتماع المبعوث الدولي ستافان ديمستورا بوفد المعارضة السورية في جنيف أمس (أ.ب)

المبعوث الدولي يحذر من انهيار الهدنة في حال فشلت مفاوضات جنيف

جنيف ـ رويترز: كشفت وثيقة تابعة للأمم المتحدة أن وفد المعارضة السورية قد قضى يومي السبت والأحد الماضيين في دراسة أسس الحكم الرشيد بعدما وجه إليهم المبعوث الدولي ستافان ديمستورا أسئلة في هذا الشأن.

وكشف انه سيكلف كل طرف «بواجب منزلي» وينتظر الرد.

وسئل أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات 29 سؤالا لمعرفة ما يعني قرار الامم المتحدة بشأن الانتقال وتعريف العبارة والتحقق من سبل خروج هذا الحكم للحياة.

وجاء في وثيقة الأمم المتحدة «ما أفضل الهيئات أو الآليات التي تقدر على القيام بواجبات الحكم ووظائفها؟ وكيف يمكن تأسيس هذه الهيئة أو الهيئات؟».

وشملت الأسئلة كيف تضمن مشاركة النساء في الحكومة والعلاقة التي ينبغي أن تكون قائمة بين الهيئات التشريعية والقضائية وكيفية تمثيل مختلف المناطق الجغرافية السورية.

وساعد ديمستورا في هذه الجهود كل من نيكولاس ميشيل الخبير السويسري في القانون الدولي الذي يقدم المشورة للمبعوث الدولي في القضايا الدستورية والقانونية والروسي فيتالي ناومكين المستشار السياسي لديمستورا.

وقال ديبلوماسي غربي إن مندوبي وفد المعارضة قضوا عطلة الأسبوع كلها في دراسة الأسئلة لكنه أوضح أنه لم يطلع على محتواها.

وحذر ديمستورا من انهيار سورية في فوضى كتلك التي شهدها العراق وليبيا.

وقال إن مستقبل سورية ينبغي أن يكون بالكامل بأيدي السوريين وأنه طلب من المفاوضين دراسة قضايا منها إصلاح الرئاسة والسيطرة الديموقراطية على الهيئات الأمنية وتمثيل الجماعات العرقية.

ووقع خلاف حاد بين ديمستورا الذي وصف الانتقال السياسي في سورية بأنه «أم القضايا كلها» وبين رئيس وفد النظام بشار الجعفري الذي رفض أن تتم مناقشة مصير الأسد في المفاوضات الجارية مع المعارضة في جنيف.

وقال الجعفري في مؤتمر صحافي عقب لقائه مع المبعوث الأممي أمس الأول، إن «الحديث عن مقام الرئاسة ليس جزءا من المفاوضات، ولم يرد في أي ورقة، معتبرا بأنه ليس من أدبيات الحوار، ولا يستحق الرد عليه».

وأضاف أنه قدم إلى ديمستورا ردا على أسئلته بشكل رسمي، إلا أنه لم يستلم وثيقة أو ورقة رسمية من أي طرف آخر، متهما وفد المعارضة بالتقاعس عن الرد على الورقة بشأن المبادئ الأساسي.

من جهته أعرب ديمستورا عن قلقه من بطء التقدم في مباحثات السلام، مؤكدا أنه من الضروري الحديث عن الانتقال السياسي لأنه أساسي في هذه المرحلة.

وحذر المبعوث الأممي من انهيار وقف إطلاق النار، إذا لم يتم إحراز تقدم في قضية الانتقال السياسي.

وأشار ديمستورا إلى أن الجعفري، رفض الحديث عن الانتقال السياسي الآن واعتبره مبكرا، إلا أن ديمستورا رد عليه بالقول «يجب علينا أن نكون واقعين».

من جهتها، اكدت المعارضة السورية أمس انخراطها في مفاوضات جنيف وتحليها بـ «الصبر والمسؤولية» غداة اعلان الوفد الحكومي ان مستقبل الرئيس السوري بشار الاسد «ليس موضع نقاش».

وقال هشام مروة عضو الوفد الاستشاري المرافق لوفد الهيئة العليا للمفاوضات الى جنيف لوكالة «فرانس برس» ان مواقف الوفد الحكومي الاخيرة «لم تكن مفاجئة ولن تؤثر على قرارنا بالانخراط في العملية السياسية».

وشدد على «اننا نبدي قدرا اعلى من المسؤولية والتحلي بالصبر لأننا نحاور نظاما لا يحترم التزاماته ولا القانون الدولي او رغبة شعبه بالانتقال السياسي»، لافتا الى ان الوفد الحكومي «يحاول اثارة المعارضة للحصول على رد فعل منها».

واوضح مروة ان «النظام يريد الانتقال السياسي كما يراه اي مع بقاء الاسد، وهذا امر مرفوض بالمطلق بالنسبة الينا»، مؤكدا ان «الانتقال السياسي يعني تشكيل سلطة جديدة تتولى كل الصلاحيات بما فيها صلاحيات الرئاسة».

ورأى مروة ان «الوفد الحكومي يواصل سياسة التهرب من الاستحقاقات»، متسائلا «اذا كانت المعارضة السياسية بنظره غير وطنية والفصائل الثورية ارهابية، فهل نتوقع منه ان يكون جادا في الانتقال السياسي؟».

530 قتيلاً حصيلة 23 يوماً من الهدنة في سورية

بيروت ـ رويترز: قال المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس إن 530 شخصا قتلوا في 23 يوما منذ سريان الهدنة السورية في المناطق التي يشملها اتفاق وقف العمليات القتالية والذي بدأ في 27 فبراير الماضي.

وإضافة الى هذا العدد قتل 1279 شخصا في المناطق غير المشمولة بالاتفاق، بحسب المرصد. وبدأ سريان الهدنة الجزئية ـ التي لا تشمل تنظيم داعش وجبهة النصرة جناح القاعدة في سورية ـ منذ ما يزيد قليلا على ثلاثة أسابيع للسماح بإجراء محادثات سلام في جنيف بين الحكومة والمعارضة، وذلك بناء على اتفاق أميركي ـ روسي دعمه مجلس الأمن الدولي.

خبر.. وتحليل

المفاوضات في جنيف «صعبة».. الهدنة في سورية «هشة»

بيروت: تلخص مصادر ديبلوماسية في بيروت استنادا الى ما تلقته من معطيات ومعلومات حول الملف السوري بشقيه السياسي والميداني، صورة الوضع التفاوضي في جنيف والوضع على الأرض في النقاط التالية:

1 ـ المفاوضات في جنيف بين وفدي النظام والمعارضة، وكما تبدو من انطلاقتها، مفاوضات صعبة شاقة والأمر يتطلب وقتا وجهدا لردم الهوة الواسعة التي تفصل بين موقفي الطرفين ولاحتواء الخطر الفعلي الذي يهدد هذه المفاوضات بالتوقف والانهيار في أي وقت. فالمعارضة تطالب، مدعومة من المبعوث الدولي ستافان ديمستورا، بأن تكون عملية الانتقال السياسي في سورية هي حجر الزاوية في المفاوضات وأن تعطى الأولوية ويجري الخوض فيها من دون تأخير.

ولكن وفد الحكومة السورية يطرح أولوية الحرب على الإرهاب ويتفادى بحث الانتقال السياسي، معتبرا انه من المبكر جدا الخوض في هذا الموضوع، ومشددا على أن مستقبل الرئيس الأسد ليس موضع نقاش وتفاوض، وأن المعارضة تكون واهمة إذا اعتبرت أنها ستحصل في جنيف ما لم تستطع انتزاعه في ميدان المعارك. وبالتالي فإن النظام السوري أغلق الباب تماما أمام إثارة مسألة الانتقال السياسي وتشكيل هيئة حكم انتقالي في هذه المرحلة وفي أي مرحلة مقبلة، في حين ان المعارضة تعتبر ان صمود الهدنة مرهون بإحراز تقدم في مفاوضات جنيف وتحديدا في موضوع الانتقال السياسي.

2 ـ وفد النظام يعبر عن مواقف راديكالية من شأنها نسف الجولة الجديدة الشهر المقبل وجهود المبعوث الدولي عندما يرفض بالمطلق مقاربة موضوع الانتخابات الرئاسية ودور الأسد أو حتى الحديث عن المرحلة الانتقالية. ولكن الرهان الأوروبي ليس على التزام النظام السوري بما تم التوافق عليه في ڤيينا أو ميونيخ وفي القرار الدولي رقم 2254، وإنما الرهان على الراعيين الأساسيين للنظام، روسيا وإيران، لحمل الأسد على احترام ما وافقا ووقعا عليه. من الواضح أن الأسد يغرد خارج السرب الدولي ويبعث برسائل مفادها انه مازالت له القدرة على المناورة والتعطيل، وأنه لا يتعين على أحد أن ينظر إليه على أنه يطيع بصورة عمياء ما يقرره الآخرون عنه. ومن الواضح أن وفد النظام الى جنيف يشعر بأن أمامه هامشا من المناورة وسريعا سيتبين ما إذا كان يناور ليحصل على تنازلات من الطرف المقابل أم أن مواقفه هذه نهائية، وعندها يجب مراقبة ما سيصدر عن موسكو بالدرجة الأولى.

3 ـ رغم المساندة السياسية الأميركية الأوروبية للمعارضة المعتدلة ولمطالبتها بعملية الانتقال السياسي، فإن أي دولة لا تتبنى بصورة علنية ورسمية مطالبة المعارضة بتنحي الأسد عن السلطة مع بدء المرحلة الانتقالية. ويقتصر الأمر على إشارة مقتضبة وغامضة الى الحاجة لانتخابات رئاسية في لحظة معينة لا أحد يحدد موعدها أو يعرف متى ستحل.

4 ـ مهمة ديمستورا تتركز حاليا على منع انهيار المفاوضات وإبراز رغبة الطرفين في استمرارها وعلى «تغليف» الخلافات وترحيلها. وهذه المهمة ليست سهلة مع وجود صعوبات وأمل ضعيف بنجاح المفاوضات نظرا لتعقيدات الأزمة. ولكن الرهان والتعويل هو على روسيا التي تبدو راغبة بحل سياسي وتقليص مدة الحرب، وهذه الرغبة تزداد كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، خصوصا وأن التسوية تسمح لبوتين بإقناع الأوروبيين برفع العقوبات الاقتصادية عن بلاده وبتعديل الموقف من أوكرانيا، مع العلم أن روسيا تخشى من أن يتخذ الأسد في رد فعله على الانسحاب الروسي خطوات تضرب كل التفاهمات التي توصلت إليها مع الولايات المتحدة بشأن سورية، وخصوصا العملية السياسية.

5 ـ الخروقات السياسية في جنيف تأتي من جهة النظام والخروقات الميدانية في سورية تأتي من جهة المعارضة، و«النصرة» والتنظيمات الملتحقة بها. ولذلك بقدر ما الأوروبيون مهتمون بضبط موقف النظام وخفض سقفه السياسي، فإن الروس مهتمون بضبط المعارضة على الأرض وإيجاد آلية مراقبة لوقف إطلاق النار. والأوروبيون أيضا مهتمون بالانضمام الى مجمل المسار وإشراكهم في آلية متابعة وقف العمليات الحربية لتفادي انهيار الهدنة الهشة والمهددة في كل حين. والتي إذا انهارت سيعود الوضع الى ما قبل الانسحاب الروسي، لا بل الى ما قبل التدخل الروسي في سبتمبر الماضي والى معارك أكثر عنفا.

تركيا: تجنيس جميع اللاجئين السوريين أمر غير وارد

أنقرة ـ وكالات: نفت أنقرة أمس ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي حول عزم تركيا تجنيس اللاجئين السوريين، وقال نائب رئيس مجلس الوزراء التركي نعمان قورتولموش إن مسألة منح الجنسية التركية لجميع اللاجئين السوريين والبالغ عددهم 2ر7 مليون لاجئ أمر غير وارد.

وأضاف قورتولموش في مؤتمر صحافي بعد اجتماع مجلس الوزراء أن بلاده اصدرت ولا تزال تواصل إصدار تصاريح عمل للاجئين المؤهلين مشيرا إلى إمكانية اتخاذ خطوات لمنح بعض السوريين تصاريح اقامة في تركيا.

وعن الاتفاق الأوروبي ـ التركي الأخير بشأن اللاجئين اوضح أن اعادة قبول اللاجئين سيبدأ في الرابع من أبريل المقبل مبينا أن الاتفاق نص على أن تركيا سترسل لاجئا من المسجلين لديها إلى أوروبا بشكل قانوني مقابل كل لاجئ تتم اعادته من اليونان.

وفي هذا السياق أعلنت إدارة الهجرة التركية القائمة الأولى من اللاجئين السوريين والتي تضم 25 ألف لاجئ سيتم إرسالهم بطرق قانونية إلى الدول الأوروبية مقابل إعادة مهاجرين غير شرعيين من الجزر اليونانية.

وأعدت إدارة الهجرة التركية اللائحة عملا باتفاقية إعادة القبول، التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين في 18 مارس الجاري في بروكسل.

اتهمت تركيا وأوروبا بتجاوز الخطوط الحمر بعد توقيع اتفاق الهجرة

الأمم المتحدة تدين تحوّل الجزر اليونانية إلى "معتقلات للاجئين"

عواصم ـ وكالات: وجهت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انتقادات شديدة اللهجة للاتفاق التركي ـ الاوروبي حول اللاجئين، واعلنت خفض خدماتها في الجزر اليونانية أولى محطات الباحثين عن ملجأ في اوروبا، وذلك احتجاجا على ما وصفته بـ «تحول مراكز استقبال اللاجئين إلى معتقلات احتجاز».

وقالت ميليسا فليمنغ المفوضة العليا للاجئين في الأمم المتحدة في بيان صحافي «بموجب البنود الجديدة فإن ما يسمى بالنقاط الساخنة أصبحت الآن منشآت احتجاز. ولذلك وتماشيا مع سياسة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعارض الاحتجاز الإجباري قررنا تعليق بعض أنشطتنا في كل المركز المغلقة على الجزيرة». واتهمت الاتحاد الأوروبي وتركيا بتجاوز «خط أحمر» في سياستها المعلنة.

وقالت «كنا حتى الآن ندعم السلطات في الجزر اليونانية حيث يتم استقبال وتسجيل ومساعدة المهاجرين واللاجئين».

سوري يحمل طفلته بعد انقاذها من الغرق في طريقها الى جزيرة ليسبوس اليونانية أمس (رويترز)

وتابعت «لكن وبموجب الاتفاق الجديد، تحولت هذه المواقع الى مراكز احتجاز»، مضيفة «بناء عليه وعملا بسياستنا المعارضة للتوقيف الالزامي، قمنا بتعليق نشاطاتنا في كل المراكز المغلقة في الجزر» اليونانية.

كما قررت المفوضية تعليق نقل المهاجرين الى هذه المراكز. الا انها ستبقي على نشاطاتها الاعلامية و«للمراقبة» لضمان احترام حقوق اللاجئين.

كما سيواصل عاملو المفوضية انتشارهم على السواحل وفي المرافئ اليونانية لمساعدة المهاجرين ولنقلهم الى المستشفيات اذا كانوا بحاجة الى ذلك.

واعربت المفوضية عن «القلق» ازاء البدء بتطبيق الاتفاق الموقع بين تركيا والاتحاد الاوروبي قبل «توافر الضمانات الضرورية في اليونان».

وتابعت ان «اليونان في الوقت الحالي ليس لديها قدرة استيعاب كافية في الجزر» من اجل تقييم طلبات اللجوء بشكل صحيح»، ولا «لتأمين الظروف المواتية لاستقبال الوافدين بشكل لائق» بانتظار درس ملفاتهم.

في غضون ذلك، قال لاجئون تقطعت بهم السبل في مخيم مكتظ على حدود اليونان مع مقدونيا أمس إنهم بدأوا يفقدون الأمل واتهموا أوروبا بتجاهل معاناتهم.

ويؤوي المخيم المؤقت المقام وسط الحقول الموحلة في إيدوميني أكثر من 12 ألف شخص يعيشون في أوضاع مزرية في البرد والمطر ومهددين بنقص الغذاء. وتقدر وكالات الإغاثة أن أكثر من 40٪ من الموجودين في المخيم أطفال.

وقال حسن أبو حامد الذي فر مع أسرته من محافظة اللاذقية السورية إنه فقد الأمل بأنهم سيصلون للسلام الذي يتطلعون اليه.

وأضاف «عم اقترح هيك كل يوم بالليل أحرق الخيمة وأحرق مرتي (زوجتي) وأولادي.. أرتاح من ها الدنيا. يعني نحنا طلعنا من تحت البراميل والقصف وطلعنا من تحت الاعتقالات وطلعنا من تحت يعني الشاطر يتحكم فينا طلعنا من الظلم جينا على ظلم أكثر «وقال آخر يدعى أبو حامد فقد طفليه في العراق إنه جاء لأوروبا بحثا عن بعض السلام واتهم الاتحاد الأوروبي بعدم احترام حقوق الإنسان.

لكن مهاجرين آخرين رفضوا الاستسلام لليأس ونظموا احتجاجات لليوم الثاني على قضبان السكك الحديدية التي أقيم المخيم حولها.

وتزايد التوتر في المخيم الحدودي بعد الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا التي كان المهاجرون يأملون أن تعيد فتح ممر الهجرة المغلق في البلقان.

وشارك في الاحتجاج والجلوس على قضبان السكك الحديدية نحو 300 شخص منعوا مرور السيارات والشاحنات من اليونان إلى مقدونيا. وحمل المحتجون ومن بينهم نساء وأطفال لافتات وهتفوا «يد واحدة» و«افتحوا الحدود».

وقال وزير الهجرة اليوناني يانيس موزالس أمس الاول الاثنين إن مخيم إيدوميني الحدودي سيتم إخلاؤه بحلول أبريل على أقصى تقدير.

وأضاف أمام البرلمان أمس «أؤكد لكم أنه خلال الشهر المقبل سيتم إخلاء المخيم بهدوء. هل يمكننا فعل ذلك في وقت أبكر؟ لا أستطيع بصدق التأكيد.. ربما يمكننا ذلك».

وتقطعت السبل بأكثر من 52 ألف شخص في اليونان حاليا متفرقين في الجزر اليونانية والحدود الشمالية لليونان مع تركيا. ولا توجد مبادرة على انخفاض أعداد الوافدين إلى اليونان بل تتزايد أعدادهم يوما بعد يوم ليظلوا عالقين هناك.